المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية: دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي
اسم الكاتب: م.د. حسين علاوي خليفة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2209
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية : دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي

م . د. حسين علاوي خليفة(*)

Studies centersand their impactin the management ofregional strategy :Study programin the security and defense of the Federation of GCC

Dr . Hussein Allawi Khlifa

Strategic Department

Politicail scince faculty – AlNhrain University

Obsession with security in the Gulfrestrictive ruling systems strategic thinking, whether listedin the programs of institutions of highstrategic thinking, ornational institutionsin the GCC states, for Appleeven countries not members of the Gulf Cooperation Council(Yemen, Iran, Iraq) has worked toadopt policies thinking systemregional security and national capacities.

Over the pastthreedecadeshas beensoftwaresecurity and defensein the GCC trapped inconventional thinkingin the administration of the program and its outputsin terms of literature Strateg icissuedhimoractof official institutionstoorganizeregionalin the Gulfacross the Gulf Cooperation Council, butthe events of September , made it Adbetha take the stageII (planning) and the third strategic thinking forward-looking (thinking, planning, foresight) and this is what the latesttransmission, largeresearch centers in the GCC countriestakeanother pathin the interaction with the challenges of security and stabilityin the region through restructuringscientific research programs, seminars and international conferencesin the field ofsecurity and defense, taking a major goalis how todiagnosethe causes ofthe challenges ofsecurity and defensein the Gulf andwasthe phenomenon ofinternational terrorism,the first of the sephenomenaanddarted studies centersto discusswhat themotivesand justificationsfor itand how todeal with cases ofextremismthroughre-evaluate the social system and Mnciadthaintellectualproducingvaluesthink the basicdriving for it. And thus is positioned Find tagged (study centers and their impactin the management ofregional strategy: a study in theprogramthe security and defenseof the UnionGCC) of subjectsdialecticwhich needa new visionin restoringthe interaction with the challenges andcontribute to thedecision-making of the Gulfthrough the mechanisms ofcontemporarykeep pace with developments inthe historical stagein the area Arabian Gulf.

٠- المقدمة

هاجس الامن في الخليج ظل الفيصل الحاكم لنظم التفكير الاستراتيجي سواء ادرج في برامج المؤسسات العالية للتفكير الاستراتيجي، او المؤسسات الوطنية في في دول المجلس التعاون الخليجي ، لابل حتى الدول غير المنتمية لمجلس التعاون الخليجي (اليمن، ايران، العراق) عملت على تبني سياسات التفكير بمنظومة الامن الاقليمي والقدرات الوطنية .

وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن ظلت برامج الامن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي حبيسة التفكير التقليدي في ادارة البرنامج ومخرجاته بدلالة الادب الاستراتيجي الصادر عنه أو فعل المؤسسات الرسمية للتنظيم الاقليمي في الخليج عبر مجلس التعاون الخليجي ، لكن احداث ايلول جعلت من ادبيتها تأخذ الطور الثاني (التخطيط) والثالث من التفكير الاستراتيجي الاستشرافي (التفكير ، التخطيط ، الاستشراف) وهذا ما احدث انتقالة كبيرة في مراكز الدراسات في دول مجلس التعاون الخليجي تاخذ مسارا اخر في التفاعل مع تحديات الامن والاستقرار في المنطقة عبر اعادة هيكلة برامج البحث العلمي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية في مجال الامن والدفاع واضعة هدف اساسي هو كيف يتم تشخيص اسباب تحديات الامن والدفاع في الخليج وكانت ظاهرة الارهاب الدولي أولى هذه

(*)قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الظواهر وأندفعت مراكز الدراسات للبحث في ماهية الدوافع والمبررات لذلك وكيفية معالجة حالات التطرف من خلال اعادة تقيم المنظومة الاجتماعية ومنشئاتها الفكرية المنتجة لقيم التفكير الاساسية الدافعة لذلك .

وبذلك تعد موضوعة البحث الموسومة (مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية: دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي) من المواضيع الجدلية والتي تحتاج الى رؤية جديدة في اعادة التفاعل مع التحديات والاسهام في صنع القرار الخليجي عبر اليات عمل معاصرة تواكب تطورات المرحلة التاريخية في منطقة الخليج العربي .

٠-١- الاشكالية

تعاني برامج مراكز الدراسات من عدم الوضوح في بناء برنامج للامن والدفاع نتيجة اشكاليات عديدة ، سواء كانت ذاتية منها او موضوعية ، داخلية او خارجية ، وهذا ما دفعنا للعزم على كتابة الموضوع قبل احداث تنامي خطر الدولة الاسلامية في العراق والشام (S L) ، نتيجة الادراك المسبق لهذا الخطر المتنامي والاخطار الاقليمية والدولية الاخرى ، ولذلك نجد ان بناء برنامج اقليمي لمراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية في منطقة الخليج مخصص لتطوير قطاع الامن والدفاع للاتحاد الخليجي سيكون حافزا نحو وضع الخطوات الاستراتيجية الاسمى لبناء تعاون مشترك بين دول الخليج داخل مجلس التعاون او خارجه للانتقال بصورة سليمة ومعلومات واضحة نحو الاتحاد الخليجي ، والذي يعد التشكيل الاقليمي المقبل للخليج العربي .

٠-٢- الفرضية

هنالك علاقة طردية ايجابية بين مراكز الدراسات وتاثيرها في صياغة الاستراتيجية لبرنامج الامن والدفاع ، فكلما كانت مراكز الدراسات فاعلة في بناء برنامج الامن والدفاع نتيجة ادراكها لميكانيزمات صياغة الاستراتيجية الاقليمية في منطقة الخليج العربي كلما انعكس ايجابا على سير خطى مشروع اتحاد دول الخليج العربي وأسهم في تحسين الرؤى برؤية علمية واثقة .

وكلما كان هنالك تراجع عن المشاركة من قبل مراكز الدراسات في صياغة الاستراتيجية الاقليمية لبناء برامج الامن والدفاع كلما انعكس سلبا على خطى مشروع اتحاد دول الخليج العربي نتيجة عدم قدرة النظام الرسمي من اشراك رؤية مستقلة وغير رسمية لمعرفة رؤية المجتمع عبر الابحاث والدراسات والرؤى والافكار لبناء فكرة الاتحاد الخليجي .

٠-٣- الهيكلية

تقوم هيكلية البحث على اخذ ومناقشة متغيرات الدراسة من خلال الهيكلية الاتية : -

٠- المقدمة

٠-١- الاشكالية

٠-٢- الفرضية

٠-٣- الهيكلية

١- مراكز الدراسات الاستراتيجية والتاثير في القرار الاستراتيجي

٢- الاستراتيجية الاقليمية وصياغاتها المعاصرة

٣- برامج الامن والدفاع والرؤى المعاصرة في بنائها

٤- برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي

٥- الخاتمة

١- مراكز الدراسات لاستراتيجية والتاثير في القرار الاستراتيجي

يقول الحكيم الإغريقي (اليوناني) أفلاطون : ((يا عزيزي غلوكون ، لا يمكن زوال تعاسة الدول، و شقاء النوع الإنساني ، ما لم يملك الفلاسفة أو يتفلسف الملوك و الحكام ، فلسفة صحيحة تامة ، أي ما لم تتحد القوتان السياسية و الفلسفية في شخص واحد ، و ما لم ينسحب من حلقة الحكم الأشخاص الذين يقتصرون على إحدى هاتين القوتين ، فلا تبرز الجمهورية ... إلى حيز الوجود و لا ترى نور الشمس ، والذي حملني على التردد في إبداء الرأي هو شعوري انه يضاد الرأي العام كل المضادة ، لأنه يعسر الاقتناع بأنه وسيلة لحصول الفرد و الدولة على السعادة ..))

ان مؤسسات التفكير (Think T nks) هي عبارة عن كيان بحثي يكون على هيئة ، مجموعة ، مؤسسة ، معهد ، هيئة (حكومية أو غير حكومية) وظيفتها القيام بإجراء الدراسات و البحوث العلمية المركزة و المعمقة و محاولة إيجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي سياسي أو القضايا الاستراتيجية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية و التكنولوجية و القضايا العسكرية [1]

(يعرف مشروع مراكز الفكر الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث الدراساتبأ ـا مؤسسات تقوم بالدراسات البحوث الموجهة لصانعي القرار، التي قد تتضمن توجيهات توصيات معينة حول القضايا المحلية الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا الاستراتيجية والسياسات العليا للدولة قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، قد تكون مراكز غير حكومية مستقلة تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين صناع القرار للسياسات العامة والشؤون الاستراتيجية تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامكو ـا جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث الدراسات بلغة مفهومة، موثوقة سهلة الوصول لصناع القرار الرأي العام .[2]

إن موجة انتشار مراكز الفكر في سائر أنحاء العالم منذ السبعينيات نتيجة تصاعد موجة الديمقراطية ، وعلى أثر ذلك لعبت هذه المراكز (التي عرفت أيضا بمعاهد بحوث السياسات) أدوارا حيوية في رفع مستوى جودة عملية صنع القرار في البلدان الديموقراطية الناشئة والاقتصادات الانتقالية، حيث تعمل تلك المراكز على تقديم الأفكار الجديدة إلى صناع القرار، فضلا عن توفير منظورات جديدة لصياغة الاستراتيجيات التكاملية .

ومن خلال المعلومات التي توفرها مراكز الفكر يمكن لصناع القرار أفضل الاستراتيجيات والسياسات ، حيث يصبح كل من هؤلاء أقل اعتمادا على مصادر المعلومات القائمة، وأفضل قدرة على اتخاذ الخيارات السياسية المبنية على الدلائل العلمية.

ومن هذا المنطلق تضيف مراكز الفكر قيمة إلى تلك العملية من خلال إثراء الجدل السياسي بتحليل الاستراتيجيات، حيث يوضح تحليل الاستراتيجياتكيف يمكن تحقيق أهداف استراتيجية لدولة ما، ويوازن بين النتائج المتوقعة للبدائل الاستراتيجية المتوقعة، وتقوم تحليلات مراكز الفكر بوضع أسس المجادلات السياسية على أرض الواقع، والكشف عن الحلول المبتكرة للمشكلات الاستراتيجية التي تواجه الدولة ، وتعتبر حرية المناقشة المفتوحة للأفكار المتصلة بصياغة الاستراتيجيات واحدة من أكبر مميزات الديمقراطية، وتمد مراكز الفكر يد العون لتوسيع نطاق الجدل ومعالجة المعلومات

. بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير **Think Tanks** ودورها في صياغةالسياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الامريكي ، مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية ، العدد . (جامعة القادسية ،العراق ، كانون الاول)) – .

. سامي الخزندار ، د.طارق الأسعد ، دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة ، دورية العلوم السياسية ، العدد . (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،)) .

http // evues.univ-oua gla.dz/index.php/nume o-dz-univ-dafati /php-univ-dz-dz-dz-dz-dz

المعقدة المتناثرة في مختلف مجالات المجتمع. كما تثير هذه المراكز القضايا الجديدة، وتعبر عن وجهات نظر بديلة، وتوسع الخيارات السياسية [٣]

من أبرز سمات العالم المعاصر أنه عالم يموج بالتغيرات المتلاحقة فى شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة . كما أنه يشهد نموا ملحوظا فى درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول ، وإن لم يكن هذا الاعتماد متكافئا فى كل الأحوال ، وفضلا عن ذلك ، فإن أنواعا كثيرة من التشابكات والتداخلات بين الظواهر والأحداث المختلفة صارت تجرى فى العالم المعاصر متجاوزة للحدود الوطنية للدول ، ومع ازدياد كثافة هذه الأنواع من التشابكات والتداخلات ، أصبحت نسبة غير صغيرة ، ومتزايدة من القرارات التى تمس حياة الناس فى مختلف الأوطان. ولذا فإن الأمم القوية هى الأمم المدركة لما يحيط بها من تغيرات ، والواعية بما يزخر به العالم من تناقضات وصراعات ، وهى بالتالى الأمم التى تسعى لصنع مستقبلها ، أو على الأقل تسعى للمشاركة بفعالية فى صنعه . أما الأمم الضعيفة فهى الأمم الغافلة عما يجرى حولها، والتى تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين . فعندما لا تبادر الأمة إلى صنع مستقبلها ، ينشأ فراغ . ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغومن ثم فإ م سيصنعون لتلك الأمة مستقبلها ، ولكن على هواهم وحسبما تقضى به مصالحهم . [٤]

وتعد مراكز الدراسات الاستراتيجية منارة هادفة لإيجاد فرص للتواصل بين الحضارات والأمم، وهي تشكل إطارا مناسبا لتقليص الفجوة بين المجتمعات، وإيجاد مناخا ملائما للتواصل الفكري والحضاري مما ينعكس إيجابا على الرقي بالمجتمعات.[٥]

ومن منطلق التطورالحاصل أصبحت مراكز الدراسات الاستراتيجية هي منارة للتواصل بين المجتمعات وربط ثقافاتها ببعضها البعض، وتقليص الهوة بين الثقافات والمجتمعات المتباعدة وبناء أطرا متجانسة بين المجتمعات لإيجاد قنوات للتواصل الدائم للارتقاء بالبحث العلمي لبناء إستراتيجية هادفة لتنمية المجتمعات.

غير أن الدور الذي اضطلعت به مراكز الدراسات والابحاث في العالم العربي، مختلف عما هو عليه الأمر في دول عالم الشمال ، وذلك بسبب المعوقات والتحديات التي تواجهها، ولأ ا لم تتبوأ مكا ا الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة ، وبدا دور معظمها وغير فاعل في صياغة الاستراتيجية الشاملة للدولة بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور، بل بسبب المعوقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية في العالم العربي وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة الامريكية واوربا[٦].

- خصائص مراكز الأبحاث الاستراتيجية التي تدعم اتخاذ القرار:

– . كيم بيتشر ، الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع السياسات ديمقراطيًا ومقومات نجاح تلك المراكز . سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي" " (مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية ،CIPE (I E

http /www.cipe-a abia.o g/index.php/publications/featu e-se vices/cipe-the- oles-of-economic-think-tanks-in-democ atic-policymaking-and-the-keys-to-think-tank-success

h . إبراهيم العيسوى ، الدراسات المستقبليةومشروع مصر) ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، سبتمبر –) . .

– خالصة عبدالله محمد الهنائية ، مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي سلطنة عمان أنموذجا ، دراسة مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي الرابع عشر (ثقافة التواصل)((جامعة السلطان قابوس – سلطنة عمان ، –– نوفمبر) . ( )

– خالد وليد محمود ، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر ، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة – قطر ، يناير . ( ) –

توجد عدة خصائص يلزم توافرها في مراكز الأبحاث التي تستطيع دعم القرار، من أهم هذه الخصائص: [٧]

- وضوح الهدف والمهمة التي يقوم بها المركز لدعم القرار ، بحيث يكون متخصصا في مجال معين، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أمني أو عسكري، أو يقوم بكل هذه التخصصات، على أن يتم تحديد مستوى التحليل: هل هو استراتيجي أم سياسات أم تكتيكي؟
- لابد ان يرتكز على مجموعة منتقاة من الخبراء والأكاديميين والمفكرين الاستراتيجيين، ويفضل من يجمعون بين الخبرة العلمية والعملية.
- لابد ان يمثل قنوات معلومات واتصالات كافية ودقيقة وحديثة، تضمن توافر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي تساعد مجموعة العمل على إجراء الدراسات المطلوبة بدقة عالية وبحيادية كاملة.
- توافر أنظمة إلكترونية لتسهيل العمل واختيار البدائل وتقييمها.
- القدرة على الابتكار والإبداع، وإعداد سيناريوهات واستشراف المستقبل.
- قيادة واعية ومدركة للمهمة الملقاة على عاتق المركز، وتستطيع الاستفادة من كافة الجهود والعقول.
- اقامة شبكة علاقات مع مراكز البحوث والفكر العالمية لتبادل الخبرات.
- الانفتاح على الجمهور من خلال استقراء الرأي العام عبر تداول المعلومات ومن خلال عقد مؤتمرات مفتوحة وورش عمل يشترك فيها باحثو المركز وغيرهم.

ولذلك نجد أن التطورات الراهنة التي يشهدها العالم اليوم على مختلف الأصعدة تتطلب ضرورة إعادة النظر في المهام التي تقوم بها مراكزالدراسات من اجل تطوير نظم اتخاذ القرار في الدولة نتيجة تطور عملية اتخاذ القرار [٨]،ولذلك توجد عوامل كثيرة تبرز أهمية مشاركة مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في صنع القرار على مستوى الدولة، بعضها ناتج عن طبيعة عمل هذه المراكز وخصائص وسمات العاملين فيها وخبراتهم العملية والعلمية، وبعضها الآخر ناجم عن الظروف والبيئة المحيطة باتخاذ القرار، ومن أهم العواملالتي تدعو الى مشاركة ماكز الدراسات والابحاث في دعم القرار هي [٩]:

- أن بيئة عمل مراكز الدراسات تتسم بالهدوء والبعد عن ظروف الضغط والتوتر التي يتعرض لها صناع ومتخذو القرارات، مما يوفر لهم الظروف المناسبة للتفكير والإبداع.
- يوجد تداخل كبير بين المشكلات والظواهر الاجتماعية المختلفة، فضلا عن تعقيدها، الأمر الذي فرض الحاجة إلى التفكير الجماعي في حلول مبتكرة لمواجهتها، والتغلب على الغموض المحيط بها.
- وجود خبرات متعددة ومختلفة في مراكز الدراسات ، مما يتيح الفرصة لمناقشة أعمق ذات أبعاد متعددة لأي ظاهرة أو مشكلة.
- قدرة مراكز الدراسات على القيام بالمسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام التي توفر بيانات ومعلومات ميدانية عن الموضوعات والقضايا المطروحة، ومواقف الرأي العام تجاه الحلول المتاحة، والتعرف على اتجاهات الرأي العام

. جمال علي سند السويدي ، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، مؤتمر مراكز الابحاث والدراسات في المملكة العربية السعودية ، (سجل أبحاث منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ،) . ((ومابعدها

. محمد حسن رسمي ، إطارف كريل نظم دعم القرار (الأساسيات،المتطلبات،المحاذير)) (مركز دعم القرار والدراسات المستقبلية ، جامعة القاهرة ،) (.

. جمال علي سند السويدي ، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار ، ص . .

ومواقفه بعد إعلان الاستراتيجيات والسياسات العامة وتنفيذها، بما يتيح لصناع ومتخذي القرار إدراك نقاط الضعف ومعالجتها بصورة فورية.

- قدرة مراكز الدراسات على التقدم بمبادرات استراتيجية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية وفق فهم واضح لطبيعة وأبعاد الفرص والقيود الاستراتيجية المتاحة، أو ما يطلق عليه مدى حرية الحركة المتاحة.
- القدرة على التفكير الإبداعي وطرح الحلول غير التقليدية ، حيث يمكن لخبراء المراكز البحثية طرح المعطيات ،وتحليل المشكلات، والتنبؤ بالأزمات، وتسليط الضوء على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وبيان أوجه التقارب والتباعد واحتمالات التعاون والتنافس والصراع في العلاقات الدولية.
- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي يشارك فيها جميع المهتمين بالقضايا المطروحة للنقاش، مما يوسع دائرة التعاون والنقاش للتوصل إلى حلول مجتمعية للقضايا الاستراتيجية من خلال تقديم توصيات ومقترحات لصناع ومتخذي القرار.
- القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمشاركة في التوصل إلى حلول واقعية للقضايا المثارة.
- توافر هامش كبير من الحرية في مناقشة الموضوعات والقضايا والمشكلات، ومن ثم طرح الأفكار والرؤى بصراحة وشفافية، ومن خلال نقد علمي بناء بعيدا عن ضجيج الإعلام.

ولذلك نجد ان وجود المختبرات الفكرية أو مراكز الدراسات ما يسمى في الإنجليزية (ThinkT nks)في مجتمع معين يعكس حيويته الفكرية وقدرته على التفاعل والإبداع، فإننا للأسف مدعوون للاعتراف بأن المجتمعات العربية ما زالت غريبة عن هذه الحيوية، وبالتالي يتعين البحث عن أسبابها.

ليس في هذا الكلام افتراء أو تكرار لصور نمطية أو افتئات على ما تزخر به هذه المجتمعات، بل مجرد توصيف لواقع قائم تدعمه الأرقام العلمية التي توصلت إليها الدراسات الموثقة الصادرة جامعة بنسلفانيا الأميركية، ومعروف أن هذه الجامعة تنشر كل عام دراسة عن مراكز الأبحاث والفكر في العالم وتراتبيتها تحت اسم (The Glob l Go to Think T nks) وتقوم الدراسة على تحقيق شامل عبر العالم يتناول (بلدا وتشرف عليه لجنة تحكيمية تعتمد منهجا علميا وتلتزم معايير واضحة ( ) معيارا) إن في طريقة جمع المعلومات أو في تصنيف المراكز[١٠].

ماذا تفيد الدراسة عما تسميه (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)) MENAالتي تشمل في المقاربة الأميركية، إلى جانب البلدان العربية، تركيا وإسرائيل وقبرص وإيران؟ تبين الدراسة التصنيفية أن المنطقة المذكورة تحتضن (مؤسسة بحثية من أصل مؤسسة عبر العالم ما يعني أ ا تضم في المائة من المجموع العام، بينما تحتضن أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)) مؤسسة (في المائة) وأوروبا) مؤسسة (.) في المائة) .

بيد أن هذه الأرقام يجب أن يعاد النظر بها إذا أردنا التعرف على موقع العالم العربي وحده، وذلك عبر حذف المؤسسات الموجودة في إسرائيل (( ) وإيران (( ) وتركيا (( ) وقبرص ( ) ما يساوي مجموعه)

James G. cGann , Ph.D , (GLOBAL GO TO THINK TANK INDEX REPORT , Think Tanks and Civil Societies P og am,(Unive sity of Pennsylvania , USA , JANUARY , , USA) p , – p http /gotothinktank.com/dev/ /wp-content/uploads/uplo/ds /GoToRepo thttp .pdf

مؤسسة بحيث يتبقى للعالم العربي e مؤسسة فقط، وهو ما يساوي في المائة من مجموع المراكز البحثية ومؤسسات الفكر في العالم[١١] .

وأوجدت الدراسات أن أحد مقومات النجاح لمراكز الدراسات هو حرية النقاش وحماية المختبرات الفكرية من الوصاية المباشرة التي من شأ ا أن تمنع الخوض في مسائل حيوية أو تدفع الباحثين إلى استخدام اللغة التقليدية التي تقتل البحث ، ولذافإن أنجح مراكز الدراسات هي التي لا ترتبط عضويا بجهات أو مؤسسات وتحافظ على الهامش المطلوب من الإدارة الذاتية والإنتاج والنشر[١٢].

الحقيقة أن مراكز الأبحاث هي جزء من البيئة الحاضنة التي تعيش فيها، سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو تربوية أو سياسية أو اقتصادية ، فهذه المراكز لا يمكن أن تنبت من لا شيء ولا تستطيع أن تنمو، إن لم تتوافر لها الأجواء الملائمة الضرورية لكل بحث علمي اجتماعي، فضلا عن ذلك، فإ ا تحتاج لتمويل يضمن استقلاليتها واستمراريتها لكي تعيش وتنتج وتنمو وتمد تأثيرها وتتحول إلى طرف فاعل لجهة الأفكار والمبادئ والدراسات والتقارير التي هي سبب وجودها. ولأن جميع هذه المقومات والأسباب غير متوافرة في مجتمعات عالم الجنوب ومنها المنطقة العربية ، فإن مراكز البحث في كل الميادين ما زالت ضعيفة والاستثناءات قليلة، علما بأن الكثير منها لا ينقصه التمويل ولا الأجهزة الإدارية.

صحيح أن بعض مراكز الأبحاث في دول عالم الشمال تحول مع الأيام لمجموعات للتسويق لسياسات معينة أو للضغط على صانعي القرار، الأمر الذي يقربه من عمل مجموعات اللوبي التي تسعى لمصالح محددة في هذا البلد أو ذاك، في هذا القطاع أو ذاك ، لكن هذا الأمر لا يتعين أن يغطي على الفائدة الأساسية التي يمكن جنيها من هذه المراكز ولا على الأهمية التي يمكن أن تتحلى بها لجهة ضخ أفكار جديدة وتوفير قراءات معمقة تساعد في اتخاذ القرار وتساعد على تحديد المشكلات ووتفكيك كل أبعادها .

وبشكل أكثر تحديدا ، يمكن القول أن مراكز الدراسات المعاصرة تساعدنا على صنع الاستراتيجيات بصورة أفضل وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة ، من أهمها ما يلي[١٣]:

(١) اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها.وبذلك تؤدى مراكز الدراسات الاستراتيجية وظائف الإنذار المبكر ، والاستعداد المبكر للمستقبل ، لتأهل للتحكم فيه ، أو على الأقل للمشاركة فى صنعه .

(٢) إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا ، وبخاصة ما هو كامن منها ، والذى يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية . وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبوا إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة . ومن خلال عمليات الاكتشافات وإعادة الاكتشاف هذه ، تسترد الأمة الساعية للتنمية الثقة بنفسها ، وتستجمع قواها وتعبئ طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل .

James G. cGann , Ph.D , pdf GLOBAL GO TO THINK TANK INDEX REPORT , Think Tanks and Civil Societies P og am, Unive sity of Pennsylvania ,(USA , JANUARY , , USA) p p – p http /gotothinktank.com/dev/ /wp-content/uploads/uplo/ds /GoToRepo thttp .pdf

wpميشال ابو نجم ، نحن ومراكز الابحاث ، مجلة المجلة ،(الشركة السعودية للابحاث والنشر ، لندن ، مايو http) . http /www.majalla.com/a b/maja/la /a ticle ANUARY

. إبراهيم العيسوى،الدراسات المستقبلية. ومشروع مصر http ،منشورات مشروع مصر http (منتدى دراسات العالم الثالث،القاهرة، http) . (– www.scoutsa ena.com/muntada/attachment.php?attachmentid=php&d...

(٣) بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها . وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص ، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدى إليه من تداعيات ، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج . ويترتب على ذلك المساعدة فى توفير قاعدة معرفية يمكن لصناع القرار في الدولة أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى ضوئها ، وذلك بدلا من الاكتفا. -كما هو حاصل حاليا - بالمجادلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التى تختلط فيها الأسباب بالنتائج ، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعى من ما هو ذاتى[١٤] .

- مستويات برامج مراكز الدراسات الاستراتيجية :

تختلف عملية صنع القرار تبعا للمستوى التنظيمي والادائي لمراكز الدراسات الاستراتيجية والدور الذي تقوم به، وتقسم برامج الابحاث في مراكز الدراسات الاستراتيجية إلى اربعة أقسام:

:- البرامج الاستراتيجية

وهي البرامج التي تؤثر في قرارات والاستراتيجيات العامة للدولة وهي التي تحدد الأهداف والموارد والسياسات للدولة ، وتوجه هذه البرامج بشكل عام من قبل الإدارة العليا لمراكز الدراسات للتعامل مع المشاكل المعقدة وغير الروتينية والاستراتيجية التي تؤثر في الدولة وكيا ا الاستراتيجي .

-- البرامج الإدارية

وهي البرامج التي يهدف منها مركز الدراسات الى تطور سياسات الاستخدام الفعال والكفوء للموارد البشرية للدولة ، سواء كانت في القطاع العام او القطاع الخاص ويتطلب العمل مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص عبر برامج مشتركة يقوم بادارتها مركز الدراسات الاستراتيجية.

:- البرامج التشغيلية:

وهي البرامج التي تهدف الى تطوير الاعمال الروتينية واليومية للمؤسسات سواء كانت حكومية او خاصة وتهدف بها لتشغيل مركب اقسام ومهام مركز الدراسات الاستراتيجية بهدف خدمة الدولة او المؤسسات الحكومية وغير الحكومية اضافة الى المجتمع عبر السياسات البحثية والبرامج العامة للابحاث والمؤتمرات والمنتديات وورش العمل والفعاليات البحثية الاخرى .

.- البرامج المعرفية

وهي البرامج التي تقوم بأبتكار الاستراتيجيات الجديدة للدولة وتطوير السياسات العامة للحكومات التنفيذية وذلك من خلال تقديم افكار المشاريع والانظمة والسياسات .

وبالتالي نجد ان مراكز الدراسات ماهي الا اليات ووسائل استراتيجية لمحاكاة السياسات العليا للدولة عبر حزمة من السياسات المبنية على مركب من الخيارات وفق منطق البرح والخسارة في دراسة الجدوى من السياسات المتبعة وبهدف اضفاء الطابع العقلاني من خلال المنهجية التي تمتلكها مراكز الدراسات والقدرة على صناعة الخيارات والحلول .

٢- الاستراتيجية الاقليمية وصياغاتها المعاصرة

. إبراهيم العيسوى، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر (منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، سبتمبر –) .

حسان المتني– مصطفى سلعس ، نظم دعم القرار، جامعة دمشق–(كلية الاقتصاد–ماجستير إدارة أعمال ،) ---

هنالك مجموعة من الدول تنتمي لاقليم ما وتربطها عناصر مشتركة بالاضافة الى عوامل اخرى تؤسس للحوار الاقليمي ، ومن هذه العوامل الدين والعرق واللغة والعوامل المادية كالموارد الاولية والتراكيب الجيولوجية او التشاطئ على احد البحار او الخلجان اضافة الى العوامل الجغرافية المتمثلة بالجوار الجغرافي بحيث تشعر هذه الدول بوضع فريد لابد ان تسعى الى اقامة تفاعلاتها الاستراتيجية وتنظيم تعاملهاالاقليمي على اساس الشعور بالذات المشتركة والتميز والتكامل مما يجعلها تسعى الى بناء تفاعلاتها على اساس التكامل الاقليمي ، وهذا ما يجعلها هدف الاستراتيجية للدولة عنوانه الاستراتيجية الاقليمية وتمثل قواعد التعامل الاقليمي في مجال الاقتصاد والامن ... الخ من العوامل والقواعد المشكلة والدافعة للتفاعل الاقليمي في اطار الاستراتيجية الاقليمية [١٦].

وهذا ما جعل الادبيات المعاصرة تركز على متغير القوة للدولة دورا اساسيا في تشكيل الاستراتيجية الاقليمية وانماط التفاعل لها ، فهو الذي يحدد امكانية وجود او ظهور دولة اقليمية مهيمنة من عدمه ، ويفسر لنا انماط الادارة الاستراتيجية للاقليم بين الدولة والدول الاخرى ضمن الاقليم تارة ودول الجوار تارة اخرى ، وان دافع الدول لبناء استراتيجية اقليمية يكون ناتج من عدم انسجام المكانة الاقليمية واختلال في التوازن الاستراتيجي للدول والذي يتم تشخيصه من قبل صناع القرار سواء داخل الدولة أو بينهم وبين الاخرين .

ان عدم التوازن في مواد قوة الدول قد تكون دافعا نحو تشكل الاستراتيجية الاقليمية من اجل التقليل من عدم التوازن عبر التعاون البناء والتكاملي في ادارة الموارد الاقليمية من خلال تفعيل اليات التعاون الاقليمي داخل البيئة الاقليمية الحاضنة للافعال الاستراتيجية للدول ، وتشير الدراسات الاستراتيجية المعاصرة الا ان اسباب اندفاع الدول نحو تبني الاستراتيجية الاقليمية والانماط المولدة لها نتيجة حاجة الدول الى التفاعل البناء نتيجة التقيم لمفاعيل القوة لدى الدولة ضمن الاقليم الجغرافي ، او العكس قد تلجئ الدول الى الصراع وبناء علاقات متشنجة او عدائية نتيجة الحاجة الى الموارد او الرغبة العدائية في تحقيق الهيمنة على الاقليم لسد الفراغ الاستراتيجي او القناعة بالقدرة على قيادة الاقليم بالتعاون مع دول الاقليم .

ولذلك تصنف المدارس السلوكية الدراسات الاستراتيجية المعاصرة الدول في اطار تفاعلتها مع دول الاقليم سواء اتبعت سلوك الدعوة للاستقرار او الدعوة الى اللاستقرار نتيجة لكون الدولة تمر باحدى الحالات الاربعة :-

١- دولة قوية وراضية
٢- دولة قوية وغير راضية
٣- دول ضعيفة وراضية
٤- دول ضعيفة وغير راضية

ولذلك نجد ان مدركات صانع القرار وطموحاته الذاتية واهدافه الاستراتيجية وادراكه للاستراتيجيات التشغيلية المحققة للاهداف الاقليمية تلعب دورا في تحديد اي من هذه المراتب من السلوك السياسي للدولة يمكن ادراج الدولة وتقيم سياستها وفق هذا الترتيب [١٧]، وهو ما سيعد مؤشرا مهما في بناء الاستراتيجية الاقليمية وتصميمها سواء من قبل دولة او مجموعة من الدولة او منظمة اقليمية او حتى برامج الابحاث المكرسة لذلك .

,**And ew Heywood, Key Concepts In Politics.Basingstoke,(England Palg ave**, ...), **p p** .

. **B ian L Job**, **edito** , **The Insecu ity Dilemma National Secu ity of Thi d Wo ld States**, (**Lynne Rienne Publishe s**, **Kuma ian P ess**, ...) .

https /www. ienne .com/title/The_Insecu ity_Dilemma_National_Secu ity_of_Thi d_Wo ld_States

ومن خلال ماتقدم نتوصل الى فكرة مهمة ، ان الاستراتيجية الاقليمية هي الفعل الاستراتيجي للقوة الاقليمية لاي دولة لايمكن ان يعمل بشكل مستقل ويبنى دون ادراك الطرف المقابل لاهميةاوخدمةعلىالتاثير،وعلى الرغم من ان الدول نجحت في بعض الاحيان في توسيع دائرة الاستقلالية في سياستها الخارجية بحيث تكون افعالها الاستراتيجية معبرة عن المصلحة الوطنية للدولة ومن دون تاثير خارجي عليها او ضغوطات اقليمية او دولية ، او العكس من ذلك تجد ان الاسيتراتيجيات الاقليمية للدول في تفاعلاتها قائمة على افعال انعكاسية لافعال دول ضمن الاقليم قد تكون ايجابية او سلبية على الامن الاقليمي نتيجة التفاعل الاستراتيجي ضمن الاقيم بين مصالح الدول وسياستها الخارجية وتأثرها في العامل الداخلي او الاقليمي وحتى الدولي .[١٨]

وهذا ما دفع العديد من المحللين الاستراتيجين لسلوك الدول في تاشير مفهوم الاستقلالية للدولة في افعالها الاستراتيجية الخارجية سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي والذي ينبع نتيجة لتوافر الدولة عن نوع من القدرة الاستراتيجية (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، عسكرية) والفعالية الدبلوماسية والامكانات الجيوبولتيكية ، ولذلك يذهب العديد من الخبراء والباحثين لتعريف الاستراتيجية الاقليمية برؤية اجرائية ، فهنالك من يدركها بواسطة الامن وبالتالي يقول ا ـا عبارة عن وسائل موضوعة بالشكل الذي تقابل بها التحديات الخاصة في البيئة الاقليمية والتي يسعى صانع القرار بالحد منها او التاثير في مسارها لتحقيق اهدافه الاستراتيجية وفي مقدمتها الحفاظ على الامن الوطني للدولة .[١٩]

وهنالك من يذهب الى أبعد من ذلك فيقول ا ـا عبارة عن سياسات وبرامج تهدف الى تحقيق اهداف مرغوبة للدولة في بيئة اقليمية معينة .

وهنالك من يدركها على ا ـا صورة من صور التفاعلات الخارجية للدولة والتي تسعى اليها من خلال فاعلية الاداء الاستراتيجي للدولة والادارة الرشيدة للمصادر المستخدمة في تنفيذ الفعل الاستراتيجي للدولة (استراتيجية الشؤون الخارجية) اي نجاح ادارة السياسة الخارجية .

والبعض ربط بين الاستراتيجية الاقليمية والابعاد الزمنية في تحديد المدى الزمني لهذه الاستراتيجية (هي سياسة تتبع في بيئة اقليمية محددة ، يسعى صانع القرار وعبر حزمة الافعال الاستراتيجية المتبعة من قبل الدولة الى بناء بيئة اقليمية مؤاتية بسبب توافر الدولة على الموارد اللازمة والقدرة على تشغيل استراتيجيات ناضجة ونتيجة لقدرة الدولة على صناعة اهداف استراتيجية تتلائم مع مكانة الدولة الاستراتيجية على الصعيد الاقليمي) .

وهنالك من يذهب الى ابعد من ذلك ويدرك ان الاستراتيجية الاقليمية ماهي الا وجهة نظر للدولة وفق معادلة التحدي والاستجابة على اساس ان الاستراتيجية الاقليمية هي رد فعل اكثر من ا ـا فعل استراتيجي كامل ، وبالتالي هي استجابة للبيئة الاقليمية بتحدياتها وفرصها ، وهذه الاستجابة تؤسس على شكل فعل فردي او مجموعة افعال لدول ضمن الاقليم ، وذلك لان الفعل المباشر معناه ان الدولة قائمة في نمط تفكيرها الاستراتيجي على مركب (القوة – القدرة – الاداء) .

- أسباب نشوء الاستراتيجيات الاقليمية

Davide A. Lake and Pat ick .mo gan , The New Regionalism in secu ity Affai s, in book (Edito Davide A. Lake and Pat ick .mo gan) Regional O de s Bulding Secu ity in Anew o de ,(The Pennsylvania State Unive sity P ess, The United States of Ame ica , The) , pp

, . علي الدين هلال ودز جميل مطر، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية،(دار الكتب العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة The) h

( )-(

أختلف الباحثين في تحديد الدوافع الكامنة في بناء الاستراتيجيات الاقليمية من قبل الدول او الدولة بشكل عام واستنتج العديد منهم ان الدافع وراء بناء هذه الاستراتيجية يتمثل بالاتي:[٢١٢٠]

١- رغبة الدول في الاقليم الى السيطرة او القيادة بسبب ضعف الاستقرار داخل النظام الاقليمي مما يجعل الدول تسعى الى بناء استراتيجية تكون تارة جاذبة لافعال اقليمية ولها القدرة على احتوائها وتهذيبها وتوظيفها لصالح افعالها الاستراتيجية والتي تتخذ اشكالا عديدة في توصيفها (الهيمنة او القيادة) كنمط لتوصيف السلوك الاستراتيجي للدولة في الاقليم .

٢- الرغبة في اعاد التوازن للقدرات الاستراتيجي للدولة مع الاخر على الصعيد الاقليمي ، وبالتالي تبنى الاستراتيجية الاقليمية على العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال التفاعل مع الدول المحيطة بها ضمن الاقليم الجغرافي، محاولة من الدولة في سد ثغرات العجزء في مكونات مركب القوة الاستراتيجية للدولة ، وبالتالي تحقيق الفاعلية الاقليمية في حال توفر الادراك والعقلانية والاداء من لدن صانع القرار .

٣- تنافس القوى الاقليمية يجعل القوى الاستراتيجية المؤثرة في الاقليم تسعى الى بناء استراتيجات اقليمية هدفها ايجاد الدور والمكانة اللائقة ، ناهيكم عن الطموحات الاستراتيجية للدولة وخصوصا اذا كان ذلك ممزوجا ببعدا حضاريا للدولة ، وهذا ما سيجعل الدولة تسعى الى احراز المكانة في كل زمان ومكان .

٤- ان انعدام الشعور بالامن والرغبة بالعبث في استقرار دولة ما ضمن الاقليم ، يجعل صناع القرار الاستراتيجي يعمل على استراتيجية مبتكرة اقليمية للعمل على احلال الترابط الداعم للاستقرار ، نتيجة للشعور باللاستقرار مما يتطلب تبني استراتيجية اقليمية ترابطية ومحفزة للاستقرار الاقليمي نتيجة الشعور بالحاجة للامن من خلال الارتبط الاقليمي مع الدول ضمن الاقليم .

٥- التهديدات والمخاطر الاستراتيجية التي تتعرض لها مصالح الدولة في الاقليم ، مما يتطلب من الدولة بناء استراتيجية اقليمية عنوا ا التعاون الاقليمي الهادف بدلالة الارتباط بدرجات مختلفة بهدف الحفاظ على تفعيل المصالح الاستراتيجية كعامل استشعار للاخر ضمن الاقليم بهدف حماية مصالح الدولة العليا ضمن الاقليم .

- أنواع الاستراتيجيات الاقليمية

تتأثر الصفات العقائدية لصناع القرار الاستراتيجي او مؤسسة صنع القرار للدولة في بناء نوعية الفعل الاستراتيجي للدولة ع(الاستراتيجية الاقليمية) على الصعيد الاقليمي ، وهنا ستتشكل صورة للتفاعل الخارجي الاقليمي قد تكون صورتها (الهيمنة ، القيادة ، المشاركة ، التعاون .. الخ) ، وهنا ما يجعلنا ان نتخذ من تقسيماتها الاجرائية لسلوك الدول في سياساتها واستراتيجيتها الاقليمية والمتمثلة بـ :-

١- استراتيجية القائد الاقليمي وهي ان الاستراتيجي الاقليمية التي تنتهجها الدولة في الاقليم او منطقة ما من مناطق العالم لتأدية دور اشبه بادارة الاعمال ضمن نطاق ادارة المصالح عبر السياسة الخارجية للدولة لتحقيق المصالح الاستراتيجية تارة ، وتارة اخرى لتنفيذ شراكات اقليمية يكون محورها التفاعل للدور الاقليمي تحت

. علي الدين هلال ودز جميل مطر، المصدر نفسه ، ص . – .

. ربيع يسامية، اليات التحول في النظام الاقليمي النظام الاقليمي لشرق اسيا،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة من توريقسنطينة،(كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر،)

(. دلال محمود السيد، مقومات مفقودة معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية (منتدى الدفاع العربي القاهرة – مصر ،) .
http /defense-a ab.com/vb/th eads/ /

قيادة هذه الدولة نتيجة لتميزها بمميزات استراتيجية تتقدمه القدرة على تحمل اعباء القيادة الاستراتيجية اضافة الى توافرها على حزمة من المؤشرات تجعلها مقبولة في قيادة الاقليم .

٢- استراتيجية الحامي او الراعي الاقليمي [b] ، وهذه الاستراتيجية تقوم على ادراك مفاده ان صانع القرار الاستراتيجي يطمح الى الهيمنة على الادوار الاقليمية ضمن البيئة الحاضنة للفعل الاستراتيجي ، ويدرك قوة دولته او ذاتيتها او كينتها عبر ادراك مفاده ا ا قوة ساعية للهيمنة ولديها دور متميز تحاول التعبير عنه عبر استراتيجيتها الاقليمية نتيجة الادراك العالي لمقومات التوظيف وكثرة الفرص المتاحة لها في الاقليم للقيام بادوار متنوعة منها البحث عن نفوذ خاص في اقليم الدولة الجيوبولتيكي وحماية مصالحها الذاتية داخل هذه الدولة ودعم الدول التي تشترك معها في معتقدات ايديولوجية وعقائد فكرية تساند فعل الهيمنة للدولة الراعية أو الحامية في الاقليم ، ولذلك تقوم بالعمل على تقوية نفوذها الجيوبولتيكي وبالتالي تحقيق مصالحها الاستراتيجية .

٣- استراتيجية المقاتل الاقليمي ، وهذه الاستراتيجية ينتهجها صانع القرار في الدول الاقليمية يعمل على ادراك عوامل التهديد ويصنع بمدركاته استراتيجية للردع ويلوح دائما في خطاباته الى استخدام القوة بشكل مباشر غير مباشر اتجاه دول الاقليم، وهذا السلوك الاستراتيجي للدولة جاء بناء على ادراك مفاده من ان الدولة وصانع قرارها ، أن انموذج الدولة في خطر وهذا الخطر قد تكون اشكاله عديدة كعقوبات مفروضة عليه او نبذ اقليمي، وبالتالي ان هامش الحركة الاستراتيجية للدولة سيكون ضئيل وسيتمثل فعلها الاستراتيجي الاقليمي القائم على رد الفعل وليس مبادر ويحاول دائما التلويح بأستخدام القوة بشكل مباشر للقوة المنافسة لاهدافه الاستراتيجية في الاقليم من اجل تحقيق المصالح للدولة .

٤- استراتيجية الوسيط ، وهي الاستراتيجية التي تقوم على ادراك مفاده قدرة الفعل الاستراتيجي للدولة الساعية للقيادة او بناء مكانة اقليمية بهدف صناعة محور استراتيجي ضمن المحاور الاقليمية الموجودة داخل الاقليم ، ويرى دعاة هذه الاستراتيجية ان هذه الاستراتيجية تقوم بنهج القيام بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات الموجودة في الاقليم والتي تهدد الامن الاقليمي بسبب قدرة هذه المشاكل على التأثير في الفواعل الداخلية والمصالح الاقليمية في حال استمرار قدراتها التهديدية، وهنا يقوم الفعل الاستراتيجي للدولة

. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية – دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة – طبعة أولى سنة)

http /www.almolltaqa.com/ib/a chive/index.php/thttp .html?s=dadafdacccdacdabf _ cahtmlcca

ca موسوعة المقاتل ، تنامي الدور الايراني وتأثيره على الامن القومي العربي ، (موسوعة المقاتل الالكترونية ، اصدار html) .

http /www.moqatel.com/opensha e/Behoth/Siasia/ /Doo I ani sec .doc_cvt.htm

هانس حسان ، استراتيجية الوسيط ،(سلسلة الطرق الربحية المجرية ، http).

http /kenanaonline.com/use s/shop/posts/Siasia

انظر للمزيد ويكيبيديا ، استراتيجية ، موسوعة ويكيبيديا الالكترونية

http /a .wikipedia.o g/wiki/%D/% A/% D/% B/% D/% AA%DA%BA%DA%AA%DA%AA%Do%gA%DD %AC%Do%gA%DA%AA

وقارن إمام محمد إمام ، الوساطة السودانية لاحتواء أزمة جوبا.. ضرورة إستراتيجية ، (صحيفة سوأنايل الالكترونية . كانون الاول wiki) .

http /www.sudanile.com/index.php/http – – – – –Si/sia –http – – – – – u/anile –http – – – – –

من خلال الاستراتيجية الاقليمية ذات الشكل الوسيط بالسعي الى تفكيك وحل هذه المشاكل وفق القواعد والاعراف والاجراءات الاقليمية والدولية والتحقيق وحل محاور ومكامن الصراع بين دول الاقليم .

٥- استراتيجية المنبوذ الاقليمي ، وهي الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة اتجاه الدول النابذة لها داخل الاقليم ، وهذا ما سيجعل من هذه الدولة تبحث عن الفرص الصغيرة جدا ، والتي قد تكون غير مدركة لصانع القرار لهذه الدولة او مجموعة دول وبالتالي تقوم برسم سياسات واستراتيجيات وبرامج عمل لتحفيز هذه الاهداف التي كانت بمثابة فرص والعمل على تحقيقها وتنفيذ الهدف الاساسي منها الا وهو الخروج من دائرة (المنبوذ الاقليمي) وبالتالي احلال قيم التعاون كلغة وعمل مع دول الجوار الاقليمي كحلقة اولى ، ومن ثم الانطلاق على الفواعل الاقليمية كحلقة ثانية والتأكيد على التركيز على المصلحة الاستراتيجية في التعاون ، وبالتالي كسر حلقة النبذ الاقليمي والعمل على توسيع فرص الحركة للسياسة الخارجية والتعاون الاستراتيجيي للدولة داخل الاقليم او بالمقابل قد تكون هذه الدولة حاملة لقيم ورؤى تعبر عن استراتيجية المواجهة للعزل والنبذ الاقليمي ، ولذلك قد تكون هذه الاستراتيجية عبارة عن سلوكيات ذات رؤية داعمة لاستخدام القوة وانموذج من نماذج الحرب ، وبالتالي تسعى الى جذب اعداء الاعداء وتعمل من خلالهم على اعادة تأهيل تحالفات استراتيجية معهم في اطار التلويح بالمصالح المتبادلة من التحالف، وتشكيل محور استراتيجي للمواجهة والحد من العزلة وعدم التفاعل الاقليمي ، وبالتالي تحقيق هدف الدولة الاساسي وهو كسر العزلة والنبذ الاقليمي .

٦- استراتيجية رجل الشرطة ، وهنا تبنى الاستراتيجية الاقليمية للدولة المهيمنة او المتطلعة للهيمنة الاقليمية ومستعدة لتقديم مساعدات عسكرية لانظمة سياسية او دول ضمن اعضاء الاقليم تواجه قلاقل او تهديدات عسكرية داخل مجتمعاتها وبحكم سلوك الدولة الاستراتيجي اقليميا ، يقوم العامل الدولي الفاعل في النظام الدولي القائم باناطة الدولة الفاعلة اقليميا بدور(رجل الشرطة) نتيجة ادرام الفاعل الدولي بقدرة هذه الدولة على حماية مصالح الدول الكبرى اكثر من مصالح الدول الاقليمية الاخرى داخل الاقليم ، وتحتاز هذه الدولة على قدرات وامكانات تؤهلها للقيام بهكذا دور نتيجة قدرة صانع القرار على ادراك ماكنة الدولة والقدرة على التلويح بذاتها واستشعار الاخر باهميتها ونفوذها الاقليمي .

٧- استراتيجي المدافع الاقليمي ، وهنا تبنى الاستراتيجية الاقليمية من قبل القوى المهيمنة عبر فعلها الاستراتيجي نتيجة امتلاكها ايديولوجية حاكمة تسعى لنشرها والدفاع عنها داخل الاقليم لما تحققه من عائدات مهمة ستنعكس على طبيعة تنفيذ الهدف والاستراتيجية الاقليمية تجد ذاتها فيه ، وهنا سيضطر

. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية – دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة – طبعة أولى سنة G G G) .

http /www.almolltaqa.com/ib/a chive/index.php/thttp .html?s=dadafdacccdacdabf ((cahtmlcca

caابراهيم اسماعيل كاخيا، اليقظة التركية والموقع الاقليمي، قراءة إستراتيجية (مجلة الدفاع العربي ، بيروت ، (تموز html) .

http /www.a abdefencejou nalcom/a ticle.php?catego yID==&a ticleID=php

أنظر كذلك، اياد هلال الكناني ، اهداف السياسة الخارجية من منظور جيو سياسي ،(مركز الرافدين للبحوث ، تجمع عراقي http http) .

http /www.i aqi aq .o g/p int_top.php?id_top=top&p=topics&pa m=id_top

idمازن محمود علي ، محاكمةالنواياالإيرانية ، (مركز المزماة للدراسات والبحوث ، الامارات العربية المتحدة ، سبتمبرpa m) .

http /www.almezmaah.com/a /news-view-view.html

للمزيد انظر . فاطمة الصمادي ، العراق في الاستراتيجية الإيرانية تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص ، (مركز الجزيرة للدراسات ، قناة الجزيرة الفضائية ، قطر ، يوليو html) .

http /studies.aljazee a.net/ epo ts/topi/s / .htm

القائد الاقليمي عبر فعله الاستراتيجي والمتمثل في تقديم المساعدات للقوى المتعاونة او المدركة لفاعلية الدولة (القائد الاستراتيجي) ، وبالتالي تسعى الى تنفيذ استراتيجية اقليمية قائمة على الدفاع من جهة والمساعدة من جهة اخرى من اجل استدامة نفوذ سلوك القيادة في ادارة محورها الاستراتيجي الموسع والقائم على اساس المصالح المتبادلة ووفقا لنظرية (قوة الضعف ، وضعف القوة) .

٨- استراتيجية الفاعل الاقتصادي ، وينبع هذا الفعل عندما يجد المهمين الاقليمي او الدولة الاقليمية الفاعلة ان عليها واجبا اقليميا لتطوير المكانة الاقتصادية للاقليم خاصة وان هنالك اختلال استراتيجي كبير في حجم التنمية ومستوياتها للدولة ، وبالتالي تسعى هذه القوى الفاعلة او المهيمنة اقليميا او القائد الاقليمي الى تفعيل هذا الحراك وتدوير عجلة التفاعل الاقتصادي الاقليمي وبالتالي سينعكس ايجابا على التنمية الشاملة وعوامل الاستقرار الاقليمي داخل الاقليم من جهة وسيزيد من مكانة هذه الدولة اقليميا وادارتها لملف الاقتصاد عبر عناوين كثيرة تقدمها من خلال صور عديدة (الاستثمارات ، القروض ، التوطين الصناعي والزراعي ، مشاريع الطاقة ، تطوير خطوط الملاحة الجوية والبحرية والبرية ، توحيد الانظمة النقدية ، تجمعات اقتصادية اقليمية) .

٣- مفهوم برامج الامن والدفاع والرؤى المعاصرة في بنائه

يعتبر الأمن من أهم سياسات الدول و أكثرها متابعة ، إذ تسخر له الإمكانيات المادية و البشرية و توضع له الخطط و الإستراتجيات و يحظى بالأولوية عند اتخاذ القرارات و إنجاز المفاوضات ، لذا ففي الكثير من الأحيان يصبح الأمن مهددا من الداخل أو الخارج ، و ما يتطلبه ذلك من إعداد القوة العسكرية للدولة و تجهيزها و تدريبها كل ذلك من أجل ضمان حماية أمن الدولة .

فالأمن قد يقترن بالدفاع عند ما يتعلق بحماية المصالح الإستراتجية للدول من التهديدات الخارجية او الاضطرابات الداخلية ، والمحافظة على سيادة الدولة و عليه فإن الكثير من الرؤى التي حاولت توضيحمفهوم الأمن مقترنا بالدفاع على المصالح الإستراتجية للدول ، ولذلك هنالك من يعرفه بأنه " مجموعة الاجراءات الهادفة الى إبعاد الخطر و الاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب ، و إذا ما فرضت عليها لابد أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب" . [٣٠]

و هذا يعني أن على الدولة او مجموعة من الدول أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها الوطني سواء تعلق ذلك بالمحافظة على الهدوء و الاستقرار داخل حدود سيادتها أو اقليمها دون اللجوء إلى الحرب ، و ذلك يكون عن طريق السياسات الداخلية و الخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة ، أما إذا فرضت عليها الحرب لابد أن يكون لها

. احمد داوود اوغلو ، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقليمي ، نسخة ملخصة للخطاب السياسي الذي القاه في مؤتمر السفراء السنوي الرابع في وزارة الخارجية التركية ، (انقرة ، تركيا ، q) (. . (--

sam.gov.t /wp-content/uploads/.../vision_pape _a apca_wp-nihai.pdf

للمزيد انظر زهير فياض ، نحو شراكة استراتيجية إقليمية فاعلة ، مجلة تحولات ، العدد (تركيا ، شباط q) .

http /www.tahawolat.com/cms/a ticle.php. ?id_a ticle=http

وكذلك زهير بن جنات استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم ، (المجلة الجزائرية في الانثروبولجيا والعلوم الاجتماعية ، العدد h الجزائرة ، http) . http /insaniyat. evues.o g/http

بشير شايب . سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمي ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمربا حورقلة الجزائر ، (يونيه http) .

http /www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=a ticle&id=com-defence-&catid=de ence-id -id -id -id &Itemid=id

من الاستعداد المادي والبشري ما يمكنها من الانتصار في الحرب ، وهنا يقترن مفهوم الأمن بالدفاع ، أي أن من أجل توفير الأمن للدولة لابد لها أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ، مهما كان نوعها و وسائلها خاصة ما تعلق بالجانب الدفاعي ، فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية تكون متكئة على الجيش و القيادة السياسية المتحكمة في زمام الأمور .

ولذلك نجد ان تمكن الدولة من صيانة مكوناتها و قدراتها الداخلية وسيادتها ، صيانة ذاتية انطلاقا من قدراتها الدفاعية التي كونتها لتكون في أتم الاستعداد لمواجهة الأخطار الخارجية هو السبيل لبناء نظرية الامن الوطني ، فالأمن الوطني لا يتم الوصول إليه في هذه الحالة إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة ليكون سدا منيعا ضد الأخطار الخارجية ، فقد ذهب آدم سميث إلي اعتبار الأمن الوطني المنتج للاستقرار و أهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجانب الاقتصادي ، لأن تحقيق الأمن هو السند الحقيقي لبناء الاقتصاد الوطني و في هذا الصدد يقول " إن الاختيار بين الدفاع و الثروة يستدعي الانحياز إلى الدفاع" . [٣١]

و من جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات تهدد الأمن الوطني تأتي من جيرا ها ، غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية و ابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من أجل مجابهة هذه التهديدات ، و هنا نسجل أن واجب تحقيق الأمن الوطني للمواطنين داخليا أدى إلى تبني سياسة دفاعية خارجية إستباقية قد تكون سياسة تقوم على عقد اتفاقيات أمنية دفاعية مشتركة مع دول الجوار، أو عبر توسيع دائرة المراقبة بالوسائل التكنولوجية الحديثة خارج الحدود الإقليمية و هذا كله من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي .

قد يؤدي الإصرار على تحقيق الأمن الوطني إلى حدوث صدامات و صراعات بين الدول تنتهي باستخدام القوة و الإفراط في ذلك بداعي المحافظة على الأمن و المصالح الوطنية ، ولذلك نجد ان الأمن الوطني يستدعي الدفاع ، و الدفاع يقوم على القوة ، و امتلاك القوة يؤدي إلى زيادة قدرة الأمن الوطني و استتبابه ، فمفهوم الأمن الوطني لم يعد يقتصر على القوة العسكرية لوحدها و تحسين متطلبات الدفاع الوطني، بل تعدى ذلك حديثا إلى صيانة و المحافظة على النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي والتعليمي ، ليصل الى تحقيق العيش الكريم للمواطنين و حماية ممتلكاتهم و استقرارهم كلها تشكل مكونات الأمن الوطني ، إضافة إلى محاربة الآفات الاجتماعية المختلفة و الانحراف و الإجرام ، إضافة إلى وضع الأجهزة الإدارية الملائمة في خدمة الحماية البيئية و صيانة الطبيعة و مواجهة الكوارث الطبيعية .[٣٢]

. غربي محمد . من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمربا حورقلة الجزائر ، فبراير view)

http /www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=a ticle&id=com-sc temed-&catid=a icle -id -id -id -id &Itemid==

c nd. غربي محمد . من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمربا حورقلة الجزائر ، فبراير view))

http /www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=a ticle&id=com-sc temed-&catid=a icle -id -id -id -id &Itemid==

كذلك انظر للمزيد

And ei Akulov, Ame ica's New Defense Concept",(cente fo global esea ch, view) .
http /www.global esea chca/ame icas-new-defense-concept/concept

فالأمن الوطني يمكن أن يتجلى أيضا في الأمن الداخلي ، لكن لا يتعلق بالأبعاد الدفاعية، بل يتضمن الجوانب المتعلقة بتأمين الغذاء و العمل و الصحة و التجارة ، على العموم يخص توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، و في هذا الشأن يرى " بارى بوزان" أن مفهوم الأمن يشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية وتليه الحاجات الأساسية للمواطنين . وعليه فإن الأمن الوطني يتعلق بالحماية و الدفاع عن كيان الدولة و وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية و الخارجية ، و تحصيل أهداف المواطنين عامة و اهتماماتهم المتعلقة بالاستقرار و الطمأنينة و التماسك الاجتماعي و التنمية الاقتصادية .[٣٣]

ولذلك نجد ان سياسات الامن والدفاع تتبع أ ا مجموعة التدابير و الاحتياجات الكفيلة بحماية المجال الإقليمي والدولي لدولة ما، على أن المجال الإقليمي لا يعني الرقعة الجيوبوليتكية للدولةالمحيطة بها ، بل يشمل تفعيل اثار الثروات الاقتصادية والسياسية الخاصة بنظام الحكم في الدولة، والأهداف الوطنية المختلفة لخصوصياتها القومية و الحضارية " وللسياسة الدفاعية، مبادئ وأسس وواقع يمليها على المخطط الاستراتيجي للدولة من اجل الوصول الى درجة الاستقرار في الامن الوطني للدولة ، فلا يمكن اعتماد سياسة للدفاع عن دولة معينة إن لم تكن قد حددت في الأصل اتجاهات الاستراتيجية الشاملة للدولة ، التي بموجبها تحدد كيفية صياغة العلاقة بين تلك الدول كشخص اعتباري عام مع سواها من الأشخاص الاعتباريين أو حتى الطبيعيين في الخارج من الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد كما وكيفية تعاملها مع الجمهور أو الشعب الذي شكل عنصرها الأساس الذي يرتكز عليه المجتمع والدولة . فإذا حددت هذه الاستراتيجية الشاملة أماكن الحديث بعد ذلك عن سياسة دفاعية ينتقل بعدها صانع القرار الاستراتيجي إلى البحث في الاستراتيجية الدفاعية المستجيبة لمتطلبات وجهة الدفاع المقرر ومتطلباته .

والاستراتيجية الدفاعية بذاتها لا تكون من فراغ ، بل تبنى على رؤية مفادها ان هنالك قواعد ونظريات عملياتية واضحة وفقا لما توصل إليه العلم والفكر الاستراتيجي المعاصر ، مبادئ يؤدي التقييد بها إلى الطمأنينة إلى نجاعة الاستراتيجية الدفاعية .[٣٤]

وللاستراتيجية الدفاعية المعاصرة مبادئ عامة يجب الالتزام بها من اجل وضع سياسات فاعلة والمتمثلة بالاتي :

- التكامل ما بين الدفاع الخارجي والأمن الداخلي: لا يمكن الفصل اليوم بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي في اطار استراتيجية الامن الوطني المعاصرة ، او بين سياسة للدفاع الخارجي وسياسة للأمن الداخلي. فالتهديدات ومراكز الضعف متشابكة بين الخارج والداخل؛ فمفهوم الدفاع يجب إذا ان يكون متكاملا بين الدفاع الخارجي والامن الداخلي.
- شمولية السياسة الدفاعية والامنية: ان مصادر الخطر والتهديدات والضعف متعددة وتأخذ اشكالا مختلفة؛ لذا فدحضها ومعالجتها تحتم علينا اشكالا مختلفة من الدفاع وامكانات متنوعة. ان سياسة الدفاع والامن الوطني يجب ان

. غربي محمد . من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمربا حورقلة الجزائر ، فبراير G)

http /www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=a ticle&id=com-sc temed-&catid=a icle -id -id -id -id &Itemid==

id لك انظر الياس ابو جوده ، مفهوم الأمن البشري في ظلال تهديدات العالمية الجديدة ، (مجلة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، بيروت ، اكتوبر) .

http /www.leba my.gov.lb/a /news/? - #.U__p_cWSxcg

للمزيد انظر . خليل حسين ، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام ، (المدونة الالكترونية ، news) .

http /d khalilhussein.blogspot.com/leba/my/blog-post_ .html

أمين محمد حطيط ، الاستراتيجية الدفاعية؛ مبادئ عامة و... تطبيق في لبنان ، (دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ...) .

http /www.neelwafu at.com/itempage.aspx?id=lbbitempa-itempa&sea ch=books

تهتم بمصادر التهديد العسكري والامني وبضرورة تمتين تموضع البناء الاقتصادي في محيطه وفي العالم وبضرورة تدعيم النسيج الاجتماعي والتركيبة السياسية في الداخل.

– وضع سياسة مستدامة: ن الاخطار هي اخطار مستدامة ، فمن الضروري محاربتها باستمرار والابقاء على جهوزية الدولة ومؤسساتها بشكل تام وعلى استعداد تام لردع اي اعتداء وضرب اي مشروع يحاول النيل من الدولة .

وهنالك ثمة مشكلتين رئيسيتين أتوقعهما لتطبيق سياسات الامن والدفاع ، وهما المشكلتان نفسهما اللتان تطالان تنفيذ كل المشاريع في برامج الامن والدفاع وتتمثل الأولى في الفشل في الالتزام بالعمل وفق الموارد المحدودة المحددة، في حين تتمثل الثانية في الميل إلى التخطيط في الفراغ[٣٦].

ولذلك لابد ان يلتزم صانع القرار الاستراتيجي ومخططي الامن الوطني في بناء برامج الامن والدفاع على مجموعة من الغايات والمتمثلة بـ :-

– ضرورة وضع سياسة دفاعية متوافقة مع ظروف التنمية والإصلاح، فالتنمية تقتضي أن تتحرك الدولة على أساس مصالحها القومية وأن تحدث توازنا معقولا ومؤثرا بين الساحة الدفاعية والساحتين الاقتصادية والسياسية.

– على السياسة الخارجية إزالة التوتر والصراع والتوجه نحو التعايش والترابط عبر تخفيض نزعات العداءات والخصومات القديمة مع الجيران والدول القريبة والبعيدة .

.– لقد تغير مفهوم الأمن والدفاع كما وكيفا، وظهرت عناصر وعوامل جديدة في بلورة النظام الأمني .

–أثناء وضع السياسة الدفاعية ، يجب أن تكون الدولة ذات قدرات دفاعية لها وز ـا واعتبارها خاصة وأن وقعت في منطقة أزمات نشطة.

.– يجب أن يكون مبدأ المرونة محورا للفكر الدفاعي الاستراتيجي للدولة .

٥- برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي

أن سياسات الامن والدفاع في ظل عصر الارهاب المعولم تتطلب جهودا علمية حثيثة للبحث في هذه الظاهرة ، ولذلك فأ محاربة الإرهابيين ومواجهة المتمردين في فترة دامت أكثر من عقدين من الزمن منذ اية الحرب الباردة عبر العمل من خلال التوجه الاستراتيجي بقيمة متساوية للردع بالحرمان (بإحباط أهداف العدو) والردع بالعقاب (بفرض تكاليف غير مقبولة)حد من مخاطر الامن الاقليمي والتهديدات التي مازالت تؤثر في المنطقة ، لكن تزايد مستوى الصراع العسكري المسلح في سوريا والصراع السياسي في العراق جعل من التطرف ينتقل الى الجيل الثاني من القاعدة ويبني له حاضنة جديدة تمتد من جلولاء في محافظة ديالى في العراق مرورا بسوريا وصلا على منطقة عرسان في لبنان ويؤسس الدولة الاسلامية في بلاد الشام والعراق (S L) وهو ما ولد خطرا استراتيجيا كبيرا ومهددا للامن الاقليمي في الخليج ، ولذلك نجد ان المراجعات الجديدة لسياسات الامن والدفاع تجد ان الاعتماد الحصري على الردع بالحرمان قد

فادي عساف ، الاستراتيجية الدفاعية بعض التصويبات الضرورية ، (جريدة السفير في (حزيران) .

http /www.mest ategicpe spectivescom/ /_ / /%D/% A/% DI%IL% D/% A/% D/% B/% D/% AA% DA%BA%DA%AA%DA%AA%Dc%mA%DA%AC%Dc%mA%DI%IL% DA%AA-%DA%AA%DI%IL% DA%AF%DI%IL% DA%AA%DA%BA%Dc%mA%DI%IL% DA%AA-%DA%AA%DA%BA%DA%BB-%DA%AA%DI%IL% DA%AA%DA%BA%DI%IL% Dc%mA%DA%AA/

A%كيفن ريان ، السياسة الدفاعية الجديدة.. عيوب استراتيجية ، (صحيفة الرأي ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان))

http /www.al ai.com/a ticle/al ai .html

wwعلي رضا شاكر ، ملفات إيرانية التسلح الايراني ثلاث حوارات حول السياسة الدفاعية في عهد خاتمي ، مختارات إيرانية – العدد– (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة – نوفمبر html) .

http /www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=Item&lang=

لا يكون كافيا للحفاظ على السلام، بل ربما في الواقع يساعد على تحقيق نفس النتيجة التي تحاول تجنبها ، وهذا ما يفسر لنا اندفاع دول الخليج للعمل مع المجتمع الدولي لتطوير سياسات الامن والدفاع في منطقة الخليج[٣٨].

وهذا ما يؤشر لنا تزايد الإنفاق العسكرى على مستوى العالم،خلال عام n l دون التأثر بآثار الأزمة الاقتصادية، حيث بلغمايقرب من n l مليار دولار.كما جاء عام n l ليشهد الانسحاب العسكرى الأمريكى من العراق،ليدخل هذا البلد مرحلة جديدة من تاريخه وعلاقاته مع العالم والدول الإقليمية المحيطة به ، والتي اصيبت مرحلة التطور فيه بتحديات كبيرة رافقت صراعه السياسي على السلطة الصراع في سوريا مما عقد المشهد الاقليمي كثيرا الى ان سقطت محافظة الموصل في حزيران n l مما جعل الامن الاقليمي اما تحدي كبير وخصوصا دول الخليج، التى من المنتظر أن تتحول سياساتها الدفاعية من الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة والناتو،إلى تحمل جزء أكبر من العبء المالى الناتج عن التحولات السياسية والأمنية فى المنطقة، والتى ستحظى بها منطقة الخليج العربي والمشرق العربي بشكل عام .

ولذلك نجد ان برامج الامن والدفاع بدأت تركز على الاستراتيجية الاقليمية ، وجوهر الاستراتيجية الاقليمية يمثل الأمن الاقليمي الركيزة الأساسية في بناء بيئة سليمة وقوية تعزز الامن الاقليمي للدولة في وقتنا الحاضر، نتيجة لتطور وتغير سياسات الامن والدفاع تبعا لتنوع التهديدات والبيئة الدولية والإقليمية والموارد المتاحة، من أجل المحافظة على استقرار وسلامة الجبهة الداخلية وحماية حدود الدولة او مجموعة من الدول من أي أخطار خارجية ، وهذا ما نلتمسه في دول الخليج العربي كافة .

وتعتبر القوات العسكرية للدول الاقيمية الضمان القوي لأمن وإسقرارالدول ، كما أ ا الداعم الرئيس لباقي عناصر قوة الدولةفي التقييم الاستراتيجي الاقليمي ، لذلك ستظل سياسة الامن والدفاع وما يواكبها من تطوير وتحديث للبيئة السياسية ، والهدف من ذلك لدول الاقليم نابع من فلسفة مفادها ، ان السلام والديمقراطية والتنمية بحاجة إلى مناخ آمن وحدود قوية لحمايتها وترسيخ مفاهيمها في المجتمعات للدول داخل منطقة الخليج العربي .

وتعتبر السياسة الدفاعية عنصرا رئسا في الأمن الاقليمي وتدعم البدائل السياسية للدولة، وهي الضامن الأساسي للحفاظ على أمن واستقرار الدولة بجميع مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والقوات المسلحة التي تنفذ السياسة الدفاعية ما هي إلا واحدة من الوسائل المستخدمة في تنفيذ سياسة الدولة ودعمها، وتنبع من سياسة الأمن الوطني الكلي للدولة.

مايكل آيزنشتات ، وثيقة الأستراتيجية الدفاعية الجديدة للبنتاغون تتمحور حول آسيا لكنها ماتزال عالقة في الشرق الأوسط، تحليل السياسات،(معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، كانون الثاني) .

http /www.washingtoninstitute.o g/a /policy-analysis/view/the-pentagons-new-defense-st ategic-guidance-pivoting-to-asia-but-still-stu

للمزيد انظر

ichael Knights , ISIL's Political- ilita y Powe in I aq ,Vol , . Issue , ,(The Combating Te o ism Cente , the U.S. ilita y Academy , august Vol) .

https /www.ctc.usma.edu/publications/sentinel

, . محمد قدرى سعيد ، مخاطر مباشرة مستقبل السياسات الدفاعية فى العالم ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد iau ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، G) (http /www.siyassa.o g.eg.

عقيد محمد ولد محمد الأمين أبات،الأمن الوطني والسياسة الدفاعية،(مجلة الجيش الموريتاني، .--- http) .

http /www.a mee.m /index.php/component/content/a ticle/m-http -m-m-m-m-Is/ue -m

وعند وضع السياسة الدفاعية لدول الخليج العربي فإنه لا تغيب عن ذهن وفكر المخططين الإستراتيجيين العوامل المهمة التالية:

١. الأمن الاقليمي قضية مركزية للدول والمجتمعات .
٢. مكافحة الارهاب والحركات الاسلامية المتطرفة
٣. الاقتصاديات الوطنية لدول المنطقة .
٤. العلاقة الوثيقة للأمن الاقليمي مع إمكانيات السياسة الخارجيةللدول .
٥. العلاقة الوثيقة ما بين الأمن الاقليمي والتركيبة الاجتماعية للدول .
٦. الطبيعة الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج العربي وحساسية الموقع نسبة إلى التهديدات الخارجية.

ولذلك نجد انه على مدى ثلاثة عقود من الزمن ظلت برامج الامن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي حبيسة التفكير التقليدي القائمة على التفكير فقط في ادارة البرنامج ومخرجاته بدلالة الادب الاستراتيجي الصادر عنه ، لكن احداث ايلول جعلت من ادبيتها تأخذ الطور الثاني (التفكير والتخطيط) والثالث (الاستشراف) وفقا لاطوار التفكير الاستراتيجي المعاصر، وليصبح التعامل مع ادارة سياسات الامن والدفاع في منطقة الخليج العربي (التفكير ، التخطيط ، الاستشراف) وهذا ما احدث انتقالة كبيرة في اداء الانظمة السياسية ومراكز الدراسات في دول مجلس التعاون الخليجي لتاخذ مسارا اخر في التفاعل عبر اعادة هيكلة برامج البحث العلمي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية في مجال الامن والدفاع واضعة هدف اساسي هو كيف يتم تشخيص اسباب ظاهرة الارهاب الدولي وماهي الدوافع والمبررات لذلك وكيفية معالجة حالات التطرف من خلال اعادة تقيم المنظومة الاجتماعية ومنشئاتها الفكرية المنتجة لقيم التفكير الاساسية الدافعة لذلك بما يوازي تطور برامج الامن والدفاع لتواكب هذه التطورات .

وهذا ما دفع مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في التفاعل مع مراكز الدراسات الدولية والاقليمية بالاضافة الى الانفتاح على دول الخليج غير المنتمية في مجلس التعاون الخليج العربي كاليمن وايران والعراقومحاولة بناء برامج بحثية في محاولة استقراء التحديات الاقليمية وتأثيرها الدولي في اطار الامن الاقليمي والعلاقة مع الامن الدولي .

وما ان جاءت احداث التحول في العراق ابتداءا من عام ، حتى انبرت مراكز الدراسات وبرامج الامن والدفاع بالتكيف مع هذا الحدث المهم لدول الخليج العربي والنظام الاقليمي العربي ، وحاولت بكل الامكانات محاولة استقراء البيئة الاقليمية والدولية مابعد نيسان وكيف تحولت وتغيرت وماهي الابعاد المستقبلية لها ، واثراها على سياسات الامن والدفاع في الخليج العربي .

.استمرت مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية الى يومنا هذا في محاولة تطوير اليات التفكير لصناع القرار ومؤسسات النظام السياسي في دول الخليج العربي مركزة في غالبها على صيرورة الاستراتيجية الاقليمية لدول الاتحاد الخليجي ، محاولين بذلك استقراء الاليات القانونية والاطر التشريعية والسياسية والحاجة الاستراتيجية لبناء وتطوير تجربة دول مجلس التعاون الخليجي الى تجربة الاتحاد الخليجي في اطار الاستراتيجية الاقليمية للاتحاد الخليجي كخطوة استراتيجية وضرورة للتحول ونواة حقيقية للكيان الخليجي الذي مر باطوار متحولة ومتغيرة .

لكن برامج الامن والدفاع في ضوء الاستراتيجية الاقليمية والتي تبتها مراكز الدراسات مازلت تحتاج الى تطوير ومن هنا نقترح برنامجا للامن والدفاع تهدف الى مواكبة الانتقال نحو تجربة الاتحاد الخليجي المقبل ، وهذا البرنامج يتمثل في بناء

استراتيجية الامن والدفاع للاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية خلال الفترة — ويكون مخرجاتها " استراتيجية للامن والدفاع للاتحاد الخليجي — " ، والمتمثلة بالنقاط الاساسية الاتية [٤١] :-

١- فلسفة الاتحاد الخليجي .

٢- الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي .

٣- قيم صنع قرار الامن والدفاع في الاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية .

٤- العقيدة العسكرية للامن والدفاع في الاتحاد الخليجي .

٥- اعادة تعريف الخطر والمصلحة الاستراتيجية والتفاعلات الاقليمية والدولية وبناء عقيدة عسكرية متطورة تاخذ بنظريات ادارة القوة الاستراتيجية الرباعي (القوة البرية ، القوة البحرية ، القوة الجوية ، القوة البحرية الجوية) لبناء القوات العسكرية المشتركة للاتحاد الخليجي ، مع اعطاء اولوية قصوى للقوات الجوية والقوة البحرية الجوية لدورها في حسم ادارة الخطر والحد من تهديداته .

٦- الاستقراء المستقبلي للبيئة الاقليمية والدولية والتوازنات العالمية ومحاولة العمل مع المحاور الدولية في اطار ادارة توازن المصالح الاستراتيجية وان تكون المحصلة النهائية للتفاعل هو هامش ربح كبير مقابل خسائر نسبية قادرة على التكيف والتحول مع الزمن والجهد نحو فرص تستطيع دول الخليج من ادارتها والعمل على احرازها .

٧- لابد ان يكون هنالك نظام للتقيم والمتابعة والمراجعة الاستراتيجية كل شهرا مع اجتماع متكامل لكل الدول الاعضاء في الاتحاد الخليجي من اجل الاطلاع على التحديات ومحاولة الوقوف على الاليات والوسائل الكفيلة بالحد من اثارها ، وهذا ما يدفعنا للقول كل ما كانت استراتيجية الامن والدفاع للاتحاد الخليجي قادرة على التكيف والتحول والاستجابة كلما كان النجاح في العمل دقيق جدا ولنتذكر اننا في عصر الموجة الذكية الرابعة بعد الموجات السابقة (الموجة الزراعية ، الصناعية ، التكنولوجية) .

-الخاتمة

) . نجد من خلال ما تقدم ان ارتكاز برامج الامن والدفاع في ضوء الاستراتيجية الاقليمية لدول الخليج العربي على مجموعة من الافكار المقترحة هو الذي سيدفع الاستراتيجية الاقليمية للاتحاد الخليجي نحو التقدم والمضي ومواكبة الدور والوظيفة والرؤية التي مرت بها المجموعة الاوربية للانتقال الى ان تكون الاتحاد الاوربي الذي سيكون احد العناصر المؤثرة في السياسة الدولية خلال الربع الثالث من القرن الحادي والعشرين ، اي ان مراكز الدراسات الاستراتيجية والمؤسسات البحثية في دول الخليج تحتاج الى برنامج متكامل في قطاع الامن والدفاع للاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية خلال الفترة ( ) —) يكون معزز للاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي في مطلع الربع الاول من القرن الحادي والعشرين ، ومن ثم انطلاق الى التطبيق ( ) —) ، محاولة بذلك عقد المراجعات الدورية كل (شهرا من اجل متابعة الاداء ومحاولة ابتكار مسارات جديدة للاداء الاستراتيجي لدول الاتحاد الخليجي في اطار لاليات والمؤسسات المسؤولة عن ادارة استراتيجية الامن والدفاع للاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية.

. حسين علاوي خليفة،مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الشاملة للدولة، مجلة اراء حول الخليج، العدد (مركز الخليج للدرا للابحاث سات، دبي، الامارات العربية المتحدة اغسطس)))) –) .